# الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة

## قراءة في مصالحة الأنظمة والشعوب

محمد الطريقي

سلسلة العالِم الفكرية

**حقوق الطبع** ©: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م **العالِم** للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
جميع الحقوق محفوظة. غير مسموح بطبع أيّ جزء من أجزاء هذا الاصدار أو خزنه في أي نظام لخزن المعلومات أو استرجاعه، أو نقله على أية هيئة أو وسيلة سواء كانت إلكترونية أو شرائط ممغنطة أو ميكانيكية، أو استنساخاً، أو تسجيلاً أو غيرها، دون الحصول على إذن خطي من صاحب حقوق الطبع.

سلسلة **العالِم** الفكرية
مجلة (**العَالِم**) شهرية تصدر عن:
مؤسسة العَالِم للصحافة

رئيس التحرير المشرف العام: أ.د. محمد بن حمود الطريقي

إدارة التحرير: وصفي الروسان

الإدارة الفنية: أحمد أبو عمر

التنفيذ الفني: شمس الدين عبدالله

الرقم الدولي المعياري: 1319-6545
رقم الايداع: 18/0157

# الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة

## قراءة في مصالحة الأنظمة والشعوب

محمد الطريقي

# الإهداء

**إلى** .. أنظمتنا التي حارت في إرضائنا واحترنا في سياساتها !! ..

**إلى** .. همومنا التي تحضر ، وحقوقنا التي تغيب ..

**إلى** .. الموصلية التي كلما اقتربنا بها خطوة إلى الأمام رجعنا بها أيضا ألف خطوة إلى الوراء ..

**إلى** .. الأمل الأخير قبل أن يصبح فرصة ضائعة ..

أهدي كل الواقع وشيئاً من المستقبل ..

**أ.د. محمد الطريقي**

# الفهرس

العودة إلى نقطة الصفر ..... ٩

الداء والدواء ..... ٢١

شركاء في الهم .. شركاء في الجريمة !! ..... ٢٧

فن الموت الرحيم ..!! ..... ٣٣

بين الحلول السياسية .. والحلول الوطنية ..... ٣٩

معنى أن تكون مفكرا لا معارضا ..... ٤٥

الوسيط .. وموازين الثقة ! ..... ٥١

في ثقافة الأيدي الخفية !! ..... ٥٧

المحظورات السياسية ..... ٦٥

حرب النخب !! ..... ٧١
في الدولة الشفوية ..... ٨٣
بين الشفاهة والشفاعة ..... ٩٣
بوضع اليد ! ..... ١٠١
مَن سيدفع الثمن ..؟! ..... ١٠٧
فرصة التصالح والإصلاح ..... ١١٣
كل يكمّل الآخر ..... ١٢١
الخمسة .. والخمسون !! ..... ١٢٧
السطر الأخير ..! ..... ١٣٣

# العودة إلى نقطة الصفر..

يخطئ تماما من يعتقد أن ما يحدث اليوم في المنطقة هو ربيع التغيير، ولا حتى خريفه، فذلك يعني بكل بساطة أن هذا الربيع سيلحقه صيف حار، ثم يعقبه شتاء عاصف ثم يعود الخريف ليحرق ما أنتجه الربيع!

ويخطئ من يعتقد أن مفهوم الاعتصام أو الاعتراض قائم على فكرة التجمع والازدحام، وإعاقة الحركة الاقتصادية والاجتماعية، وإحداث الشلل في كافة مصادر الحياة، لأن ذلك يعني التغيير للأسوأ لا للأفضل.

ويخطئ من يعتقد أن هناك جيلا بعينه هو (جيل الثورات) يستمد قوته من وسائل الاتصال الالكتروني، حيث يتقن التعامل معها، فيكتب ما يريد، ويعبر كيفما يريد، دون خوف من المواجهة، لأن ذلك يعني أن تتحول وسائل الاتصال الالكتروني إلى مسرح

استعراض قد يطال الدين والقيم والمبادئ باسم حرية التعبير.

ويخطئ من يعتقد أن ما يحدث هنا أو هناك في دول المنطقة يعد فرصة له في دولته للتقليد الأعمى باسم ربيع المنطقة، وفرصة لرفض الواقع الذي يعيشه بفعل تأثره بتجربة الآخرين، لأن ذلك يعني دس الغث في السمين في قضايا المواطنة المصيرية.

وبالمقابل، فإنه يخطئ أكثر من يعتقد أن المواطنة قرار حكومي وفرضية ترعاها البطانات، وأنها وثيقة تمهر بختم الدولة على البطاقة الشخصية أو جواز السفر، وأنها تمنح أو تسقط بقرار مسؤول، لأن ذلك يعني أن المواطنة أصبحت ترتبط بحكومة لا وطن!

ويخطئ أكثر من يعتقد أن الازدهار والتقدم يرتبط بأشخاص النخبة الذين تحصلوا على

نخبويتهم بفعل مرجعيات لا ترتبط بقيم النبوغ والإبداع، بل بقيم أو اعتبارات ترتبط بالسلم البطاني الذي يرتقي بصاعده درجة درجة، ولكل درجة مواصفات ومعايير خاصة!

ويخطئ أكثر من يعتقد أن تقدير العلماء والمفكرين يكون بحفل أو بمنحة، وأن تقدير منجزات الوطن تكون بوضعها في متاحف المعاملات، وأن رضا المواطن يؤخذ من ألسنة البطانة والمنتفعين!

ويخطئ أكثر من يعتقد أن استقرار الوطن ورفعة شأنه هو حصيلة جهد المسؤولين فقط في مختلف المواقع الحكومية، وأن المواطن شريك فقط في تنفيذ تطلعات المسؤولين.

ويخطئ أكثر من يعتقد أن العدالة بمفهومها الكامل هي إعادة الحقوق لأصحابها دون الاقتصاص ممن استلب هذه الحقوق، وأن أية

خصومة تكون يد الفصل فيها دائما لذوي المناصب، باعتبارهم الثقات الذين لا همّ لهم إلا مصالح الوطن!

نعم، يخطئ من يعتقد أن الشعوب لا تقوّم إلا بالغلظة، ولا تستكين إلا بالتهميش، ولا تخضع إلا بالحاجة، وأنها على قدر من الجهل بحيث يمكن أن يُغتال قوتها باسم أسرار الدولة، وأن تبدد ثرواتها باسم الأبعاد السياسية!

أكتب هذه السطور – كما هو الحال دائما – من واقع التجربة، ومن واقع ما احتفظت به الذاكرة على مر السنين من مواقف ومحطات، ومن واقع ما تلمسته على مستوى الواقع السعودي أولا، والواقع العربي ثانيا، والعالمي ثالثا، وهي ليست كتابة ردة فعل على الربيع العربي المحترق، ولا صوت نشاز جديد، يرى أن فرصة التعبير متاحة لتصفية الحسابات القديمة والجديدة والمتجددة،

إنها كتابة لأجل الوقاية، ولا شيء غير الوقاية، تستفيد من الماضي، وتحاكي الحاضر، وتستشرف المستقبل دون استئذان من أحد أو تحيّز لأحد.

التجربة الشخصية تبدأ عادة كتابة، ثم تستقر فكرا، وتصبح تاريخا بعد ذلك لجيل بأكمله، وهو ما يدفعني للكتابة في هذا الوقت، في ظل حاجتنا إلى مراجعة شاملة، تقينا شر القادم، وتعمم خيره علينا شعوبا وأنظمة، في وقت يجب أن يتحد فيه هذان القطبان اتحادا كاملا، تسقط فيه كل الفروق، وتلتحم فيه الإرادة من أجل هدف واحد، قد لا نحققه الآن، ولكن ستنعم به بلا شك أجيالنا القادمة.

هذا الاتحاد لا يمكن له أن يتم عبر وسائل الإعلام، أو الإصلاح المنقوص، أو من خلال رؤية شخصية، لا بد له أن يكون ذا منهجيات ومقومات عمادها المشاركة، وأساسها الشمولية،

وقيمها ومرجعياتها المصالح المشتركة، ولا يمكن أن تتم هذه المعادلة وفق مفهوم الفريقين ( النظام والشعب ) فأنا لست مع فريق على فريق، إنما أنا مع الفريقين في وجه من يفسد هذه العلاقة، ومن يصور للنظام أن كل جائع هو ناقم، وكل محتاج حاقد، وكل مفكر عميل، وكل كاتب مأجور، وكل مطالب بحقوقه مدع.. في حين يصور للنظام عن نفسه كل ابتسامة في الصحف ووسائل الإعلام على أنها إنجاز يستحق أن يحتفظ بموجبه بموقعه!

لقد تعايشت شيئا من هذه التجربة، ولامست ألمها، وكتبت وقلت وصرخت وتظلمت، وسلمت في النهاية بالموافقة على القليل من أجل أن يرد إلي الكثير، ولم أكن أعلم وقتها أن القليل هو الكل، وأن الموضوع برمته لا يتعدى إغلاق ملفات، ولا يتجاوز حدود الإعلان بالحكم

القائل: ( يُقصى ويُهمّش حتى يُرد إِليه عقله )!

وحيث أني – على الأقل لغاية هذه اللحظة – لم أفقد عقلي يوما، بل تعرضت لمحاولات اغتياله، فإني وعيت تماما أن الأزمة التي نعيشها لا ترتبط إِطلاقا بطبيعة النظام، أو نوعية الشعوب، بل ترتبط بحلقة الوصل بينهما، فمن يقرّب إِليه المخلصين الساعين لديمومة النظام وازدهار الشعب، هو كمن يروّض أسودا تخاف على أشبالها وتزأر في وجه كل خطر، ومن يقرّب إِليه المشخصنين في كل شيء، هو كمن يصدر الحكم المسبق على علاقته بالشعب بالقطيعة المؤبدة مع الأشغال الشاقة!

هذه هي العلاقة المأزومة اليوم بين الأنظمة والشعوب، وستبقى كذلك ما دامت العقلية لا تستند إِلى فكر الحقوق الذي يعتبر العنصر المفصلي في تحريك العلاقة بينهما، والذي

بسبب تعطيله أصبح مدعاة للعودة بكل إنجاز إلى نقطة الصفر، وهكذا دواليك يبقى الحال، وتتعمق الفجوة، وما ينتظرنا أكثر مما تعايشناه، فكل جيل يأخذ من ثقافة وتجربة الجيل الذي يسبقه، فما بالنا إذا كان ما يحدث اليوم هو تبعيات الجيل المحبط، فكيف ستكون تبعيات الجيل المحبط والضائع في نفس الوقت؟

إني لا أشخّص حالة عربية بعينها، وإن تشابهت الأوصاف فهي عن غير قصد، ذلك أنني لا أرى ما يميز أي حالة عن أخرى، خاصة بعد فشل كل التجارب في استحداث نموذج واحد يستحق أن يحتذى به!

(النظام) في هذه الكتابة هو صانع القرار أيا كان موقعه، حتى لو كان على مستوى سائق سيارة الأجرة الذي يحدد لك الطريق الأنسب لإيصالك من مكان لآخر، بحكم مسؤوليته في

توفير السفر الآمن، وعدم تعرضك لمنغصات الازدحام.. كلنا صنّاع قرار، وكلنا النظام، وللأسف كلنا الوطن في وقت واحد!!.

ستدفع كل الشعوب ضريبة جهلها بما يدور حولها، وظنها أن الحقوق تستعاد بالفوضى، في حين ستدفع الأنظمة ضريبة الإقصاء والتهميش الذي يجعلها كالظل، تتبع إرادة شعوبها في الشمس وتهجرها في الظلام.

# الداء والدواء ..

من الصعب أن نقرر كيف كانت بداية الأزمة، ولعل من الممكن أن نحدد ملامحها في الإرث السياسي والاجتماعي الذي تحكّم بدوره بالواقع الاقتصادي، وهي ملامح لا يصعب تمييزها، ولا يسهل تحليلها في نفس الوقت، فدائما في العلاقة بين الشعوب والأنظمة يكون هناك ما وراء الكواليس!

لقد قدر لي أن أساهم بقدر من التجربة من خلال مشاركات في المحافل الإقليمية والدولية حول التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ومع منظمات الأمم المتحدة، وكنت دائما أتلمس المفردات الجذابة ذاتها تلمع في أفق كل محفل، من ضرورات العدالة، وصناعة الهوية، والشفافية، والاستقلالية، والوقوف في وجه التبعية، وحقوق المواطنة، والإصلاح، والعدالة التنموية والاقتصادية والاجتماعية، ومفهوم

دعم النخب، ومحاربة الفساد، والديمقراطية والحريات، وحقوق الإنسان، ومفهوم الشراكة، والوضوح، والأخلاقيات، وتكافؤ الفرص وغيرها..

وكنت دائما شأني شأن غيري انجذب لهذه المسميات باعتبارها مكونات العدالة الإنسانية بشكل عام، ولكني كنت إذا عدت إلى نفسي، وجدت أن هذه المنظومة فاسدة، لأنها أشبه بتجارة الجملة، لا يمكن تحقيقها في وقت واحد، وعلى قلب رجل واحد، لأن الدواء لا يأتي على سبيل الرفاهية، بل استجابة لوجود الداء، وهو ما جعلني أفكر كثيرا في كيفية تحديد دائنا..

نحن في الوطن بكافة الأطياف لم نجمع حتى اليوم على تشخيص الداء لنطالب الأنظمة بالدواء، فنحن نشتكي من كل شيء في نفس الوقت، وحمّلت المسؤولية وقتها – بيني وبين

نفسي – للشعوب، ولأثبت ذلك قمت بمحاولة التشخيص على نفسي، فوجدت بحمد الله أني لا اشتكي من واحد منها، بل اشتكيها جميعها لأنني بكل بساطة مواطن!

# شركاء في الهم.. شركاء في الجريمة!!

لقد احتضرت الأنظمة على مر التاريخ عندما غيّبت موضوع العدالة، ولكن الأنظمة اليوم يُشهد لها أنها لم تغيب هذا المفهوم إطلاقا، فقد كان دائم الحضور في الخطاب الرسمي والإعلامي الحكومي، لكنها غيّرت فقط مضمون مفهوم العدالة، فأصبح أقرب إلى المحاصصة منه إلى العدالة، لأنه اقتصر على مفاهيم العدالة في توزيع المناصب بين المسؤولين على اعتبارات سياسية وتاريخية، واعتبارات أخرى تخضع لطبيعة كل نظام، كما أن مفهوم العدالة أصبح مجزوءا؛ بمعنى أنه يحق لك أن تشتكي، لكن لا يحق لك أن تحصل على حكم!!

هنا شعرت الشعوب أن الأمر صار يتعدى معادلة الظالم والمظلوم، واستسلمت لنظرية الفوضى، فانتشرت الرشى والوساطات والمحسوبيات في كافة مجالات المواطنة،

وأصبح المواطن أكثر جرأة على ثقافة الرشوة والوساطة من ثقافة القانون الذي عجز عن تحقيق ما حققته الثقافة الفاسدة، وبانتشار هذا المضمون تغيرت ثقافة الأجيال، فأصبح المشهود له بقبول الوساطات يدعى (صاحب مواقف) وأصبح الراشي على قناعة بالنظرية الفاسدة القائلة (لا يُخدم بخيل) وأصبح المرتشي يدعى بالمرن والخدوم!!

ويبدو أن هذه الثقافة الدخيلة هي السائدة، وغيرها الاستثناء أو الدخيل، فمن تجربتي تحملت ضريبة إهانات لأني لم أكن أحد عناصر هذه الثقافة، وهي حالة فردية غير قابلة للقياس، ولكن لا يمكن إنكارها في واقعنا، دون الحاجة لفحص النظر الذي يؤكد درجة ٦/٦!

من هنا تبدو ثقافة العدالة القاصرة إحدى أكبر الأزمات التي تفرق وتبعد المسافة بين الأنظمة

والشعوب، والتي يمكن إعادة السيطرة عليها بفكر التغيير المستند إلى مفهوم التحول لا مفهوم الهدم.

أما الشفافية فهي الكلمة الغائبة عن تطبيقات الواقع، فالمواطن لا يشعر بقيمتها، بل أنه لا يعرف ماهيتها في حياته المعيشية إلا من خلال كثرة ترددها على مسامعه، فلا تخلو جهة حكومية من طرحها في أدبياتها، أو في رؤيتها ورسالتها، حتى أن البعض يطالب بها في غير موقعها نظرا لكثافة سوء الفهم تجاهها!

ومواطننا العربي يعي أن من حقه أن تتعامل معه الأنظمة والأجهزة الحكومية بشفافية، لكن دون معرفة كيفيتها، خاصة أنه لا يعيشها، فهو مغيب رغما عنه عن منظورها، ومع أن الشفافية استثمار ناجح في المواطنة، ودون تكلفة، إلا أن العلاقة المأزومة فرضت غيابها خاصة في القضايا

المصيرية التي يفترض عادة أن تكون الشعوب صاحب القرار الأول فيها.

فن الموت الرحيم .. !!

عندما ازدادت الأزمة واتسعت الفجوة، فكرت الأنظمة بخطوات بطيئة في فكر الإصلاح، والإصلاح ضمنا يعني وجود خلل مسبق يحتاج إلى تدخل، ولكن كيف كانت نوعية هذا التدخل؟

الإصلاح بطبيعته منظومة، بمعنى أن الإصلاح الذي يتناول جانبا واحدا أو يعالج قضية واحدة، أو يسير وفق عملية طوارئ، هو ليس إصلاحا، إنما هو أقرب ما يكون ترقيعا منه للإصلاح، فالإصلاح الحقيقي شامل، وتكامليته هي التي تمنحه شرعية القبول الشعبي.

لكن الإصلاح قبل هذا وذاك يتطلب الوقوف في وجه مقاوميه الذين يرون في الإصلاح انتقاصا من هيبتهم السلطوية أو كشفا لفساد ما، وهم بالدرجة الأولى معيقو الإصلاح، فمصالحهم تتعارض معه، ووجوده قد يكشف ما فسد من

أعمالهم، لذا فإن الإصلاح لن يتأتى إلا من خلال الشفافية التي تضمن محاسبة المقصر، وتغليب المصلحة الوطنية على كافة المصالح الشخصية، وإلا فإننا سنخسر كثيرا في الإنفاق على الإصلاح، ليصبح الإصلاح نفسه عبئا جديدا من أعباء المواطنة، ومدعاة جديدة لاتساع الفجوة، وهو ما يعني الخسارة في كل شيء، خاصة وأن الإصلاح لا يعيش في بيئة الإقصاء.

منذ العهود القديمة، كانت فكرة الإقصاء فكرة سائدة لتحقيق سياسة واحدة، من يحيد عنها يعتبر شاذا يستحق الرجم، ولكن الواقع اليوم الذي تحرر من هذه الآلية البغيضة، لم يستطع أن يتحرر من فكرة الإقصاء نفسها، فما حدث هو تطور لمفهوم الإقصاء، فلا حاجة للرجم، ما دامت التقنيات السلطوية الحديثة وفرت فكرة اغتيال الشخصية، وهي فكرة أقل عذابا، إلا أنها

أكثر وقعا وقدرة على تحقيق النتائج، لأنها لا تثير الرأي العام حولها كجريمة تستحق العقاب، بفضل الآليات المتقنة التي تتبعها السلطة في تنفيذ هذا الاغتيال؛ بمعنى أن جرائم الاغتيال قديما كانت تتم من خلال التصفية الجسدية، أما اغتيال الشخصية فيتم من خلال التصفية النفسية، لتشعر أنك غير قادر على فعل شيء، وإذا قدرت فأنت محاصر في كل ما تفعله.. تشويه لتاريخك، تصفية نفسية لطموحاتك، وأخيرا الاعتراف بك ككائن حي فقط لا أكثر! واغتيال الشخصية لا يتم بطريقة عشوائية، بل من خلال مغتال محترف، يتمتع بالسلطة ويستعين بالبطانة، وينفذ اغتياله بكاتم صوت مشهور هو التهميش، ثم لا يترك خلفه أثرا للجريمة، ولا تكون بصماته دليلا كافيا لإدانته!

من هنا يمكن للنظام أن يحقق موتا رحيما لعلمائه ومفكريه، الذين يفترض بهم أن

يكونوا في مقدمة ركب التنمية، وأن يتحملوا مسؤولياتهم التي أعفوا منها قسرا، وتغدو الأمة بلا نخبة إلا إذا كان مفهوم النخبة ما زال يرتبط بعقيدة السلطة والمال.

# بين الحلول السياسية.. والحلول الوطنية

كنت دائما أتساءل من خلال تجربتي المواطنية عن سبب سقوط كافة الحلول التي كان من الممكن لها أن تنقذ شيئا من كرامة المفكر العربي، وكنت أرى أن أي طرح كنت قد طرحته على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، كان محط اهتمام فريقين:

الأول: فريق المفكرين الذين كانوا يستأنسون كثيرا بالتوجه السعودي نحو حل أزمة الديمقراطية المصطنعة، والفريق الثاني الذي كان يرى أن طروحاتي الوطنية هي ضرب من الخروج عن الطاعة، ولا أنكر أني كنت أشعر حينها بالفخر ولو المؤقت، لأن ما تسنى لي طرحه كان محط تقدير ممن تعمقوا في فلسفة الحكم الرشيد، وكان محط غضب وسخط من وجدوا أن في طرحي ولادة جديدة لفكر يتناقض مع المصالح الشخصية، ويتعارض مع سلم المقاعد المحتكرة، وفيه ما فيه من التطاول على فكر القرار السلطوي!

وإني إذ تخونني الذاكرة في عمر التجربة في كثير من المواقف، فإنها لا تخونني عن ذاك الموقف الذي حاول فيه أحد المجتهدين سياسيا – وهم كثر – أن يشخص واقع معاناتي من خلف مكتبه المثقل بحوائج ومطالب الناس، وذلك عندما عانى كثيرا، وهو يشير بيديه ليصف لي بالصوت والصورة كيف أني بدأت مسيرتي صغيرا وقد كبرت أكثر من الحجم المطلوب، مما استدعى عملية منظمة لقص أطرافي قبل أن تكبر وتصل حجم المزاحمة على المقاعد.

كنت يومها أعتقد كما كنت اعتقد دائما أن لديه الحل، ولكنه كان حلا آخرا من جملة الحلول الساقطة، ذلك أني لم أكن صغيرا يوما إلا إذا كان الاعتزاز بالأصل والاعتراف بالفضل والرجوع إلى مساحة الكرامة يعد صغرا!

أما المزاحمة فلا خوف مني عليها، ذلك أن

هذه المزاحمة تستدعي طريقا ممهدا للمسير فيه، وأنا لست من ملاك هذا الطريق، فلا تاريخ عمي عبدالله الطريقي، ولا تاريخ والدي ( الرويبخ ) ولا تاريخي يسمح بذلك، كما أن لهذا الطريق فنا في الفظاظة ولذة في التهميش لا أتقنهما، فمن يعمل في العمل الإنساني، ويعاشر ذوي الحاجة والفقر والمرض والعوز، لا يمكن إلا أن يكون معهم، متمثلا قضاياهم، متعايشا همومهم، مكلوما بمعاناتهم، أما الفظاظة وتصغير الآخر، فلا تصلح لمن هو في مثل حالتي، فلا يمكن أن يشيع الظلام من أنار والده ثغرا من ثغور الوطن!

عدت ثانية أطلب الحلول فلم أجدها في واقع مأزوم، تحكمه قوى محددة، وتقرره أجندات خاصة، عندها فقط علمت لماذا لم تنجح كل الحلول التي كانت تنفجر في وجهي بدلا من أن

تشرق فيه.. لأنها بكل بساطة حلول سياسية، وأنا حاجتي تكمن في الحلول الوطنية لا السياسية!!

معنى أن تكون مفكراً لا معارضاً..

لقد خلطت أنظمة العدالة في بلادنا بين مفهوم (المفكر) و(المعارض) خلطا أضر بفكر الإصلاح الوطني، وشوّه مفهوم المواطنة، وفي ذلك تتحمل الأنظمة كل المسؤولية، لأنها تعاملت مع (المفكر) و(المعارض) بلغة واحدة وإن اختلفت في صياغاتها.

وهنا أنا لا أفضل أحدهما على الآخر، بل لكل منهما الحق في التعبير عن أفكاره في واقع الوطن، ورؤيته لمستقبله، على أن لا يكون هذا التعبير مصدره الحقد، فيبث السموم باسم المعارضة من أكثر الدول العالم عداء للإسلام والمناخ العربي الأصيل في المملكة، ولكن التعامل مع مفكري الداخل الذين يرفضون واقعا مأزوما بالفقر، وغياب مبادئ تكافؤ الفرص، نحو ما يمكن أن يساهم بفاعلية في رقي الأداء الوطني على مستوى النظام والشعب، على أنهم دعاة ظهور،

أو صيادو فرص، يجب الوقوف في وجههم، وتصفيتهم نفسيا، ومحاصرتهم بالقلق السياسي تارة، وبالاقتصادي تارة أخرى، هو ما يفرض على هؤلاء المفكرين إعادة ترتيب أوراقهم، والبحث عمن ينصفهم بعيدا عن رجالات البطانة، الذين عجزوا عن استيعابهم.. فكيف لهم أن يقدروا على إنصافهم.

عندما كنت أكتب من واقع تجربتي عن معاناة ما في مكان ما على تراب الوطن الطهور، كانت الصحف الرسمية تتثاقل من كتاباتي وتعتبرها خروجا عن مألوف الصحافة المنمقة! التي اعتادت أن تكون عناوينها مثقلة بالإنجازات، وبعض مادتها الإعلامية مشاعا للأوهام الوطنية! وعندما حاصرت في إحدى كتاباتي عاداتنا المثقلة أيضا بمزاين الفرح، اعتبر البعض أنني أتبرأ من التراث، ولا أقيم وزنا للموروث الوطني، وعندها صمتّ،

لا لأنهم على حق، ولكن لأني شعرت أني أذر صوتي للريح بلا رد ولا رجعة.

اليوم وأمام نفسي أولا ثم أمام جيلي والأجيال القادمة، أحرق ورقة الصمت لأقول أنني أكتب حرقة على ملايين أنفقت على مزاين الإبل حتى وصل سعر حوار أو ناقة ما يزيد على نفقة سير حياة مواطن منذ الولادة إلى مثواه الأخير! وفي حين أصبحت النياق ثروات ما زالت إستراتيجية مكافحة الفقر قاصرة، وأكتب من أجل ملايين أنفقت في مؤسساتنا الرسمية على المراسم والبروتوكولات في حين عجزت عن إنجاز برنامج وطني للسعودة، وأكتب من أجل ملايين أنفقت لشراء لاعبين أجانب، ولإقامة احتفالات الإنجازات التي فاقت فيها قيمة الاحتفال قيمة الإنجاز نفسه، في حين قلصت الميزانيات وأقفلت في وجه مستضعفي الأمة مراكزهم الرعوية!!

عندما حاولت أن أجمع ما كتبت لأصدره في إِصدار واحد، وجدت نفسي عاجزا عن ربطه بطريقة مقنعة، لا لأني كنت مشتت الفكر في الكتابة، بل لأنني – حسب اعتقادي – كنت عاطفيا أكثر من اللازم، أو قل أكثر من الواقع، تستثيرني حاجة معوق؛ فأهبّ في وجه تعطيل تشريعات النظام الوطني للمعوقين، وتستفزني أحداث لا صلة لها بالمنطق؛ فأهبّ في وجه الجهة المسؤولة هنا أو هناك، وكنت دائما اعتبر أن قضية كل مواطن هي قضية كل الوطن، وأولها قضيتي، إِلى أن أدركت بفراسة البدوي وخبرة المفكر، أنني أعوم عكس التيار الذي ينبع في كل الحالات من فكر السياسة ويصب في فكر المواطنة، في حين كنت أعوم أنا من فكر الموطنة لأصب في فكر المواطنة مرة أخرى!!

# الوسيط.. وموازين الثقة !

فكرة الوسيط السياسي التي تستفحل بشراهة، أثبتت عدم قدرتها على استيعاب صوت أصحاب الحقوق، كما أنها أصبحت دليلا على الفجوة المتسعة بين النظام وأبناء الشعب، والتي تبدو أكثر اتساعا بين النظام ومفكري الأمة، لذا فإن ثقافة التغيير، تعتبر إنهاء دور الوسيط السياسي الذي يأتي عادة على شكل بطانة أو مسؤول من مرتبة عالية من أولياتها، وتتطلب اعتمادا على ذلك إعادة تشكيل خارطة العلاقة بين النظام والشعب من ناحية، وبين النظام ومفكري الأمة من ناحية ثانية، بحيث تتغير موازين الثقة لا موازين القوة، بما يخدم الحكم الرشيد.

لقد أثبتت التجارب – الشخصية وغيرها – أن هذا الوسيط لا يتمثل دوره الحقيقي، بل هو في بعض الأحيان السبب الرئيس في اتساع الفجوة، نظرا لخطورة دوره، فهو كما يشكل للنظام رأيا

حول أبناء الشعب –كل حسب قضيته – يشكل رأيا للشعب حول طريقة تعاطي النظام مع قضاياه، فالاستجابة السريعة لمطالب أبناء الشعب تعكس لدى الشعب حالة من المواطنة الصالحة، التي يكتسب من خلالها ثقته بنظامه، وبقدرته على الاستجابة والتعامل وفق معطيات ومحددات دولة القانون، في حين أن عدم الاستجابة التي تكون عادة من هذا الوسيط بطريقة مباشرة، أو من خلال الصورة المغلوطة التي يقدم بها قضايا أبناء الشعب للنظام، ينعكس مباشرة على النظام، حيث يشعر المواطن ببعد النظام عنه، وعن همومه وقضاياه، وتتولد لديه بالتالي فكرة مغلوطة عن النظام، تزعزع موازين الثقة، ويبقى هذا الوسيط حياديا، باعتباره لا حول له ولا قوة!! فالأمر أمر النظام.

إنها فرصة نراهن بها على ذكاء النظام في التعامل مع هذا الوسيط، وعدم الانجرار لمسوغاته

التي قد تكون مدعاة للتشكيك، وهذا لا يكون إلا بالاستماع من صاحب الحق مباشرة، واعتماد آلية التحكيم بينه وبين هذا الوسيط، ومحاسبة المخطئ، فخطأ ابن الشعب – إن ثبت – لا يتعدى فهمه الخاطئ على أكثر تقدير لبعض التعليمات أو الأنظمة، أما جريمة الوسيط – إن كانت معلوماته مغلوطة ومؤولة – فهي أكبر جرائم المواطنة، نظرا لما يلحقه من ضرر جسيم بالنظام وأبناء الشعب.. وهذه دعوة للتحقق من ذلك.. والتجارب موجودة بالوثائق لا بالادعاءات!!

# في ثقافة الأيدي الخفية!!

عندما طرحت فكر التحول الديمقراطي في المملكة العربية السعودية، كنت قد أكدت بما لا يدع مجالا للشك أو التأويل أو التشويه، على ضرورة أن تكون ديمقراطية إسلامية، وذات وجه معروف غير مشوه بالاستيراد الأعمى، وتوجهت أكثر من مرة لمجلس الشورى، وكنت أتعمد – وهذا اعتراف أتحمل مسؤوليته – أن أؤلم في سطور كتابتي بقسوة المحب الغيور، بعد أن عاشت هذه الكتابات فترة احتضار دفعت ضريبتها، ولم أكن أتطلع إلى مفهوم أنمذجة تجربة ديمقراطية بعينها، خاصة بعد أن تسنى لي من جولاتي المتعددة في ديمقراطيات المنطقة، أن أشكل رأيا مبدئيا مفاده أن كل الأنظمة الديمقراطية وصلت إلى الحرية، وتاه منها حاجز الوصول إلى العدالة، وتوهمت

بفكر الفوضى الخلاقة لبناء فكر السيطرة على الشعوب، ولكن للأسف انقلب السحر على الساحر فكانت هذه الأنظمة أول من اكتوى بفعل ربيع الفوضات الخلاقة!!

يخطئ من يعتقد أن المملكة العربية السعودية حالة خاصة، وأن تركيبتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تفرض عليها عزلة تفاعلية بين النظام ومفكري الأمة، وللحقيقة فالعكس في هذه الاتجاه هو الصحيح، فخصوصية السعودية هي الأكثر مرونة لتقبل فكر التحول الديمقراطي والإصلاح الشامل، وبعبارة أدق فكر (الحكم الرشيد) و(المواطنة الصالحة) ذلك أنها تستمد مقوماتها نظاما وشعبا من مادة الشريعة الإسلامية، التي تعد دستور العدالة الأول، وكونها على مدى عمر دولتها، حفلت بالقيادات الواعية، التي استطاعت أن تتعامل مع المواقف والأزمات بحكمة وحنكة،

كما أن القيادات السعودية تنظر إلى أولوية داخلية تصب في مصلحة المواطنة الصالحة، والتي تطلبها القيادة لتتناسب مع فكر الحكم الرشيد.

إلا أن الحلقة المفقودة في مفهوم الرشد بين الحكم والمواطنة هي التي تعيق التحول المأمول والإصلاح المطلوب، بفعل اختناق بيئة التواصل مع المفكرين وأصحاب الحقوق، وإصابة البيئة التواصلية بشيء من التلوث غير مجهول المصدر.. لكنه مستعص على العلاج!!

إذا أردت أن تقيس مستوى العدالة في مكان ما، فما عليك إلا أن تحدد مدى توفر المؤشرات التالية في نظام وآليات الحكم:

**أولا**: مدى تجاوب الأنظمة لمظالم المواطنة وإيمانها بقضايا المواطنين وأصحاب الحقوق.

**ثانيا**: مدى تطبيق هذا التجاوب والأمر على من يلزم لتنفيذ مقتضيات الاستجابة.

**ثالثا**: مدى استجابة الجهات المعنية بالتنفيذ ورد الحقوق لأصحابها.

**رابعا**: مدى مساءلة المقصرين ومحاسبتهم وفق قانون الدولة.

ومن المهم أن تتأكد أن هذه المؤشرات متكاملة ولا تأتي فرادى، فتوافر أحدها فقط أو غيابه فقط، يعني خللا في مؤشر العدالة الكاملة، فالديمقراطية هي المؤشر الأول لأنها تكشف قيمة التواصل الحقيقي بين الشعوب وأنظمتها، والإنصاف هو المؤشر الثاني لأنه يعني التجاوب لإعادة الحقوق والشعور بمظلمة صاحب المظلمة، أما العدالة فهي المؤشر الثالث الذي يعني استعادة الحقوق، والإصلاح هو المؤشر الرابع الذي يعني هدم الظلم قبل إقامة منظومة العدل، والمؤشرات الأربعة تمثل العدالة الكاملة أو تقود إليها.

أجواؤنا من هذا المنطلق أجواء ديمقراطية، فكل من لديه مظلمة وكل صاحب حاجة، يحق له أن يرفع بطلب حاجته أو مظلمته، وأن يكتب ما يشاء كيفما يشاء، ومن ذات المنطلق، أجواؤنا منصفة لأن الأوامر السامية تصدر بل وتلزم الجهات التنفيذية بالاستجابة، ولكن العقدة الدفينة تكمن في المؤشر الثالث الذي لا يمكن له أن يتحقق في ظل غياب ثقافة الاعتذار، أو الاعتراف بخطأ الاجتهادات، وفي ظل الإِصرار على ما ورد من القرارات سهوا ليكون تأويلها خير من التراجع عنها، وإِن كان في هذا التأويل تزييف للحقائق، ومن خلال حجب الخلل عبر إِجراء عملية تشريحية موبوءة لصاحب المظلمة عوضا عن المظلمة ذاتها، وكأن هذه الجهات تخلق جوا عاما من الفوضى المنظمة التي تهدف إِلى إِضعاف المؤشر الثاني أو إِعادته إِلى دائرة المؤشر الأول.

وهكذا تشعر الشعوب بالأيدي الخفية، فتفقد الثقة في مواطنتها، وتصبح رغما عنها جزءا من هذه الفوضى، مما يسبب أزمة أخلاقية بين الأنظمة والشعوب، تفضي إلى تحويل مفهوم المواطنة من مصطلح اعتزاز إلى مصطلح تندر وفكاهة!!

# المحظورات السياسية ..

العلاقة بين الأنظمة والشعوب ستبقى مأزومة، إن استمرت الأنظمة بأخطائها العشرة التي تعتبر محظورات في فكر الأنظمة العادلة وهي:

**أولا**: اعتبار البطانة والمتنفذين هم مصدر المعلومات الدقيقة ومرجعية توثيق الحقوق، واعتبار ذوي السلطة الحكومية مؤرخين صادقين لشخصية المواطن.

**ثانيا**: إطلاق العنان لفكر التجاهل، واعتبار الشعوب جاهلة وقاصرة عن تحقيق رؤية المصالح العليا للدولة التي تقررها الأنظمة بمعزل عن مفكريها.

**ثالثا**: تقسيم الحقوق إلى قضايا جزائية تسترد بالمحاكم، وإلى هبات تمنح على سبيل التفضل والتي تطعم صاحبها سمكا دون أن تعلمه الصيد.

**رابعا**: حصر مواقع المسؤولية بيد الاحتكار، اعتمادا على مرجعيات لا تتناسب مع عصر النانوتكنولوجي!!

**خامسا**: الاستخفاف بالعقلية الشعبية عبر إقناعها بما لا يقبل القناعة من خلال وسائل الإعلام الرسمية.

**سادسا**: معالجة الأخطاء بالترميم لا بإعادة البناء، ومعالجة المشكلات وفق نظام الإسعاف والطوارئ، الذي ينتهي بقضايا وحقوق المواطنين إلى غرفة الإنعاش بانتظار رفع الأجهزة عنها!!

**سابعا**: تقزيم الجهود الوطنية على مستوى كل فرد، وتقييد نشاطه وفقا للموقع المحدد له والوقوف عنده، باعتباره آخر ما يستحق من الفرص!

**ثامنا**: ممارسة سياسة العصا والجزرة على مفكري الأمة، أو تطويرها إلى سياسة الإغراء الإقصاء.

**تاسعا**: اقتصار مفهوم الإصلاح على الجانب السياسي والاقتصادي وغياب إستراتيجية إصلاح اجتماعي تصاحب أي عملية إصلاحية مهما كان محورها.

**عاشرا**: إدراك الأنظمة أن مطالب الشعوب لا تقتصر على الفعل الحيواني من المأكل والمشرب والملبس والتكاثر!! دون المطالب المرتبطة بحقوق الهوية الوطنية أو المواطنة الفعلية.

# حرب النخب !!

أكثر ما يقلقني على مدى تجربتي مفهوم النخبة الذي كنت أحسه مرة بطابعه الإيجابي وصياغته الجميلة، ومرة أخرى موسوما بفكر التمييز والاحتكار وغياب تكافؤ الفرص، ويبدو لي أن الأنظمة العربية لم تستطع أن تتخذ موقفا واحدا تجاه مفهوم النخبة، خاصة وأن هذه النخبة أصبحت نخبا، فبعد أن كان مدلول النخبة يشير إلى تلك العينة المنتقاة من المجتمع بمستواها العلمي والأدبي والثقافي والسياسي، وكانت تقارب في معناها مصطلح الصفوة، أصبحت تقارب مفهوم الشللية وتتمحور فيه بطريقة خسرت خلالها الأنظمة نخبتها الحقيقية.

وتبعا لذلك، ظهرت مصطلحات جديدة تسير في أفق هذا المفهوم فهناك النخبة السياسية، وهناك النخبة الاقتصادية، والنخبة الاجتماعية،

وغيرها من النخب التي افتقدت كثيرا لمفهومها الحقيقي في إِطار النظام.

كنت عندما يتسنى لي مقابلة أحد المسؤولين، أحاول أن أجمع ما ملكت يدي من بيانات عنه، كي أخاطبه بلغة تقرب المسافات بيني وبينه، وبالتالي تصل بنا إِلى نقطة اتفاق يتم خلالها الوصول إِلى مرجعية واحدة، تؤطر محور النقاش، وتضع الحلول المناسبة، ومن خلال تجربتي – وللأسف – أصبح مفهوم النخبة بالنسبة لي مقلقا بعدما اكتشفت أن مدلول النخبة السياسية يرتبط بمدى السلطة والصلاحيات وسطوة التنفذ، وأن مفهوم النخبة الاقتصادية يرتبط برؤوس الأموال التي لا يهم كثيرا مصدرها بقدر عدد الأصفار التي تحويها على يمين الرقم المحدد لحجمها، وأن مفهوم النخبة الاجتماعية يرتبط بالمرجعيات غير العلمية،

وهذا يعني بالضرورة أن هذه النخب أُسس لها على أرضية فاسدة، وما زرع في أرض فاسدة، لا ينبت إلا الثمر الفاسد.

الحكم الرشيد يحتاج إلى هذه النخب، ولكن لا يحتاج لأرضيتها الفاسدة، لأن الحكم الرشيد يعني أن تكون النخب السياسية هي النخب الوطنية التي تتأثر بهموم ومسؤوليات أبناء شعبها، وتحاول جاهدة أن تكيف الحلول المناسبة في إطار الشفافية للخروج من عنق زجاجة الأزمات المتراكمة، وتحترم في ذاك الوقت الجهود الوطنية الصادقة التي تشاركها في الفكر وصناعة الحضارة الوطنية، وتكتسب شرعية نخبويتها من مدى قربها من رجالات العلم والفكر، وبالتالي تحقق القدر الأقصى من الديمقراطية، أي أن الديمقراطية في هذه الحالة هي التي تفرز النخب السياسية، وليست السياسة هي من تصنع نخبها.

والحكم الرشيد ينظر إلى النخب الاقتصادية باعتبارها النخب القادرة على المساهمة في بناء الكيان الاقتصادي، دون أن تلجأ إلى أنماط الانتفاع الموبوء، والاستشراء في احتكار كل ما من شأنه أن يحقق الربح، فالنخبة الاقتصادية وظيفتها محددة، وهي أن ترتقي بمستوى الناتج المحلي للدولة، وفق الإمكانيات دون أن تمس نظام العدالة الاقتصادية.

كما أن الحكم الرشيد يفرز النخب الاجتماعية على أنها القادرة على التأثير الفاعل في سير حركة المجتمع، والمضي به نحو ما يدعم مفاهيم المواطنة الصالحة التي تشارك النخب السياسية في صنع القرار، وتشارك النخب الاقتصادية في صنع التنمية.. وهنا وقعنا في الفخ!

والمقصود هنا بالفخ تشابك هذه النخب بين بعضها البعض، فأصبحت النخب السياسية هي الحاكمة المتحكمة بالاقتصاد الوطني، وهي التي

تقرر متى نرتقي اقتصاديا، ومتى نعيش حالة الانكسار، وبالمقابل أصبحت النخب الاقتصادية تحرك بفعل إمبراطورياتها المالية رجال السياسة، وتاهت النخب الاجتماعية بين الطموح السياسي والطموح الاقتصادي، حتى بدأت تذوب هذه النخب وتتلاشى، وهذه الحقيقة يؤكدها عالم المال والسياسة الذي لا يحكمنا فقط، بل يحكم العالم كله.

إنني باسم المواطنة، أتساءل عن موقع نخبنا الفكرية في ظل هذا التيه، من النخب العلمية والأكاديمية والتنموية، لماذا غاب حضورها الفاعل في مصير الدول وفي برامج الأنظمة؟ ولماذا لم تستطع أن تحقق ذاتها رغم أنها هي من قادت دول العالم الأول ليكون الأول؟!

الإجابة عن هذه التساؤلات، حققتها تجربتي الشخصية، ووجدت أن ضميري يملي علي أن

أدلي بها كإفادات قد تساهم أو تنفع في شد متن شعرة معاوية بين النظام والشعب، وبين الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة.

النخبة الفكرية تآكلت، بفعل خمسة عوامل أدت إلى تجميد دور هذه النخبة على النحو التالي:

**أولا**: اعتبرت النخب السياسية النخب الفكرية عدوها الأول، وذلك من مبدأ أن هذه النخب هي الأقدر على منافستها على زحام مقاعد السلطة، وهي القادرة على كشف الاستراتيجيات التي أثقلت المال العام دون نفع، وقد جاء هجوم النخب السياسية على النخب الفكرية كإجراء وقائي، يضمن إبقاء هذه النخب في دائرة مغلقة، أقصى ما يتمناه فيها المفكر أن يرى نظرياته مشاريع وبرامج تنموية، والعالِم أن يرى براءات اختراعه أكثر من مجرد رسومات على ورق، أو صور في المعارض،

لذلك كان قتل الطموح هو السلاح الأكبر بيد هذه النخبة، لإنهاء فترة صلاحية النخب الفكرية.

أما إن فشل السلاح الأول، لجأت النخب السياسية إلى السلاح الثاني وهو تحطيم الموجودات، ومصادرة الممتلكات، وتعطيل الأدوات الفكرية والعلمية، وهذان السلاحان كفيلان بالتصفية النفسية لهذه النخب، خاصة وأن التصفية النفسية للنخب الفكرية هي الأكثر إيلاما، وتعني الضرب في مقتل.

**ثانيا**: لعبت النخبة الاقتصادية دورا قد يكون أشرس من دور النخب السياسية تجاه النخبة الفكرية، ذلك أنها شعرت أن النخبة الفكرية مارست أدوارا أدخلتها في دائرة المحظورات، فقد تحدثت عن الفساد وعن الاحتكار وعن تداول المال داخل مراكز صنع القرار، وهو ما يكشف بطريقة أو أخرى أسرار هذه النخبة،

وطريقة إدارتها لتضخم ثرواتها، مما استدعى تهميش النخبة الفكرية بقوة المال، ووقوفها في وجه مشاريع هذه النخبة خاصة التنموية التي تخدم مفهومي الاستثمار والأداء التنموي في آن واحد، فهذه المشاريع هي أكبر خطر على النخبة الاقتصادية المزعومة.

**ثالثا**: النخبة الفكرية لم تستطع إيصال صوتها إلا في أعمدة ضيقة في وسائل إعلامنا الوطنية، والتي كانت تأتي على شكل الجملة المعترضة، وتظهر على أحسن تقدير مرة واحدة في الشهر، وعلى استحياء، وقد تكون في موضوعات معينة دخلت صالون المزيّن السياسي الذي شذّبها لتصلح للنشر!

**رابعا**: النخبة الفكرية لم تكن يوما تضع السلطة في حساباتها، لأنها كانت تؤمن – وما زالت – بأن لها معتركها التنموي الذي تؤمن به وتعمل

من خلاله، وهذا لا ينفي عنها صفة الشمولية، بل ينفي صفة العمومية التي أدخلت عددا إلى مقاعد السلطة ومراكز القوى بلا مرجعيات ثابتة أو أسس جديرة، وبمعنى أكثر وضوحا، فإن النخبة الفكرية انشغلت بمفاهيم التنمية باعتبارها أول حقوق المواطنة وأول مسؤوليات النظام، في حين انشغلت النخب السياسية والاقتصادية بما يمكن تسميته ( التقريب الجمعي ) أي بناء مجموعات تتأهل بفعل المحسوبية والوساطات لاستلام مناصب وفقا لمدى قربها من المتنفذين، وهذا يعني بالضرورة انعدام التواصل بين المفكرين وبين هذه الفئة التي أصبحت جزءا من النظام، نظرا للفجوة العلمية والمعرفية والفارق الفكري بالدرجة الأولى.

**خامسا**: غُيبت منظومة النخبة الفكرية قسرا عن كل المناصب التي من شأنها أن تصنع القرار

السياسي أو التنموي أو الاقتصادي أو الإنساني بشكل عام، لأن قرارات هذه النخبة في مراكز صنع القرار ستكون من الخطورة بمكان، قد يكشف ازدواجية التعامل مع قضايا المواطنة وهمومها، وتكشف بالتالي ما قد يوحي بوجود أكثر من رأي في القضية الواحدة، وهذه وإن كانت ظاهرة صحية في الأنظمة المتقدمة، إلا أنها ظاهرة مرضية في أنظمة أنفقت الكثير على ثقافة الخوف.

في الدولة الشفوية !!

عندما تتحدث عن النظام الرشيد، فأنت تتحدث عن منظومة متكاملة من القوانين والاستراتيجيات، وعندما تتحدث عن فكر المواطنة الصالحة، فأنت تتحدث عن التزام بهذه القوانين وتمحور حول هذه الاستراتيجيات، ولكن غياب الرؤية النظامية يعني انهيار الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة، ويصبغ على الدولة مفهوم (الدولة الشفوية).

والدولة الشفوية، هي التي تصدر قراراتها على ألسنة صناع القرار، دون مرجعية دستورية أو قانونية، ويكون هذا القرار بحد ذاته قانونا، يحكم أجيالا بأكملها، ويسير في النظام، وتعتمده الأجهزة التنفيذية التي تنفذه بدورها بالمشافهة أيضا، حتى يوثق ويدون مكتوبا على أيدي صغار الموظفين!! ويغدو قرارا تقاس عليه القرارات الأخرى لاحقا ومستقبلا، حتى يصبح القياس بحد ذاته مرجعية وقانونا!!

وهكذا تصبح قوانين الدولة شفوية، مصاغة بيد صغار الموظفين دون علم بماهيتها، ودون نظرة لتحليلها.. هكذا تسير الأمور في الدولة الشفوية!!

عندما يكون القرار الاستراتيجي ملكا لشخص أو أحد المتنفذين، فهو يمنح هذا القرار وفق معطيات (نعم أو لا) ثم يطلب من الأقل تنفذا في مواقع السلطة تدعيم (نعم أو لا) بالمسوغات والمؤيدات، ثم يوكل بعد ذلك للجنة مختصة أو مقتصة! بتكييف هذه المسوغات لتخدم القرار الشفوي (نعم أو لا) بطريقة يخيل فيها لصاحب الشأن أن القرار استوفى الدراسة والبحث والتمحيص، وأن قرار (نعم أو لا) كان قرارا استراتيجيا لمجموعة من الخبراء وذوي الاختصاص، وبعد أن تستوفي كل ذلك تعاد بهيبتها المزعومة لصانع القرار الشفوي، الذي

يمهرها بتوقيعه الكريم دون قراءة أو مراجعة، أو حتى تحليل للمسوغات والمؤيدات لكشف مدى تطابقها مع الأنظمة، أو مصداقيتها أو قدرتها الإقناعية، لأنه بكل بساطة لا يمهر توقيعه على دراسة مختصة، ولا يعنيه ذلك، بل يوقع على (نعم أو لا) التي أصدرها شفويا، وباركها من حوله ممن يجيدون السمع أكثر من التفكير، لذا يعتمدون على قراءة الشفاه أكثر من اعتمادهم على مضمون ما يقال.

إن خطورة الدولة الشفوية تكمن في محورين رئيسين، يمثلان مفهوم دولة القانون، واستقرار النظام، ويمكن لأي كان أن يتأملهما دون حاجة أو داع لخبرة أو تمرس في السياسة، أو المعرفة المختصة، بل بفطرته العادية التي تكشف أثر الدولة لشفوية على الحكم الرشيد من خلال ما يلي:

**المحور الأول**: إن الدولة الشفوية تقوّض مفهوم صنع القرار؛ لأنها تقلبه رأسا على عقب، وتقلب مصدر صنعه، وتغير منهجيته المتبعة في صنع القرار الرشيد في الحكم الرشيد.

ومن تجربتي، أن هذا القلب يخلق منظومة من القرارات المتناقضة في الموضوع الواحد، فعندما لا يمتلك المسؤول سببا لرفض مشروع ما أو تعطيله – على سبيل المثال – أؤكد – على سبيل المثال – يغدو القرار لديه رغبة، فيتوجه لإظهار رغبته لمنح صفة (لا) على شكل رغبة لا قرار، والتي تصل هاتفيا أو بالإيماء إلى الجهة المختصة، التي تعتبر هذه الرغبة أمرا، فتبذل كل جهد مستطاع، وتشكل اللجان، وتجند الخبرات، وقد تستعين ببيوت الخبرة – إن اقتضى الأمر – لدراسة الرغبة، بل لإثبات صحتها، أي أنها تتعامل مع رغبة المسؤول على اعتبار أنها فرضية علمية لا

بد من إثباتها، ولا تحتمل الشك أو النفي، وتبدأ بترجمة هذه الرغبة إلى قرار مسوغ مدعوم، فتبدأ هذه اللجان التي تعمل عادة عن غير قناعة، لتحويل الرغبة إلى قرار استراتيجي، وقد ينعت بالوطني، وكأن الرغبة مباركة وحتمية، تحتاج التفسير وتوفير المؤيدات، وهنا تبدع الاجتهادات وتعمل الأجندات الشخصية، فلا تعجز القدرات عن توفير هذه المسوغات مستعينة بفن التأويل، وتبدع في ذلك، لأنه بكل بساطة لا يوجد على وجه البسيطة فعل بشري لا يحتمل التأويل، ولا تتوافر الأشياء إلا بالمسوغات، ولا تتوافر الرغبات إلا وخلفها الدوافع، وعندما ينتهي المبدعون من العمل، يصنعون القرار الجاهز للتوقيع تحقيقا للرغبة الشفوية، ويظهر الراغب بالرفض وكأنه صانع القرار، وبذلك يصبح مصدر صنع القرار الرغبة، ويصبح صاحب الرغبة هو صانع القرار،

وذلك في غياب تام أثناء هذه العملية للدراسات المتعمقة والمختصة والمؤهلة، وغياب للكفاءات الجدية والخبرات الوطنية، وتغييب مقصود للأنظمة والقوانين، وحتى المسوغات تشعرك أن مصدرها حديث العامة في استراحات المقاهي!!

**المحور الثاني**: إن الدولة الشفوية تفتح باب الشخصنة مشرعا أمام رغبات المتنفذين، ذلك أن المسؤول يصبح قادرا على فعل ما يريد، وبالطريقة التي يريدها، دون حسيب أو رقيب، لأن أي فعل يريده أو رغبة يسعى لتحقيقها، لم يعد كل ذلك مرهونا بمدى قابليته أو انسجامه من الأنظمة واللوائح، بل متعلقا فقط برغبته، وهو ما يدعم فكرة الفوضى الخلاقة التي سبق أن أشرنا إليها، ولا ينقص هذا المحور طرح الأمثلة، فهي كثيرة في أنظمة التوظيف والخدمات، والرعاية، ومختلف المجالات، مما يشعر المواطن أنه في كل

طلب أو حق أو مظلمة، رهين رغبة قد تكون (نعم) رغم عدم توفر المسوغات المقنعة، وقد تكون (لا) رغم الحاجة المؤكدة فيها والمدعمة بالمشفوعات.. وإلا ما الذي يفسر امتناع الجهات الحكومية عن تنفيذ القرارات الصادرة من جهات أعلى أو حتى تسويفها ومماطلتها؟!.. الرغبة لم تحن بعد.. فإن حانت الرغبات صارت نظاما!!

# بين الشفاهة والشفاعة ..

كي لا أثقل على القراء الكرام في مفهوم ( الدولة الشفوية ) فإني أجد لزاما ضرورة الانتقال إلى واقع ربط الدولة الشفوية بالدولة الشفاعية، ذلك أن منظور التغيير، ومفهوم التحول يرفض أن تقضى الحوائج وتعالج الحقوق وفق الأوامر الشفوية والشفاعات التي تعني الاستثناء لتحصيل الحقوق، وهذا كله يكشف حالة يأس شعبية من آليات الجهات المعنية بالتنفيذ، فتغدو الشفاعات الآلية الأكثر فعالية لنيل الحقوق، استنادا إلى أن ضياعها كان بالشفاهة.. وردها لن يكون إلا بالشفاعة!!.

هذه الآلية بلا شك تنتقص من هيبة النظام قبل أن تنتقص من هيبة المواطنة، لأنها تدل على غياب دولة القانون، والقدرة على اختراق الأنظمة والقوانين، وهي بمجملها أخطر قضايا انتهاك حقوق المواطنة.

لقد تسنى لي من خلال تجربة عمل أن أعيش هذا الانتهاك، فكان واجبا علي في مواقف عدة أن ألتمس الشفاعة، وأرضى على مضض بقرارات الشفاهة، لتحصيل معونة لمعوق من الجهات المعنية، أو حتى لاسترداد حقوقي التي ضيعت بفعل ازدحام القضايا، وتغوّل العناد في جزء منها.

أنا شخصيا لست ضد فكر الشفاعة، بل قد أكون حطمت الرقم القياسي في عدد الشفاعات التي كتبتها لقضاياي وقضايا غيري ممن استضعفوا في الأرض، وعانوا من تبعات غياب الرشد في أنظمة أجهزة الرعاية، وخاصة من شخوص ذوي الاحتياجات الخاصة، ولو كان هناك متسعا لعدد هذه الشفاعات في الموسوعات العالمية الرقمية لسجل باسمي دون منازع.

وإِني إِذ أؤكد على ذلك من باب الاعتراف والمكاشفة التي أطلبها، ويتوجب علي التحلي

بها أولا قبل أن أطلبها، فإني أعتز بما كتبت لأنه كان جزءا من تاريخ الإنجازات، إلا أن اعتراضي – وقد يكون اعتراض غيري – أن تصبح الشفاعات مصدرا لتحصيل الحقوق لا للمساعدة على قضاء الحوائج، فالشفاعات نظام إنساني لا سياسي، إن بقي في إطاره الإنساني فإنه يدل على الوقوف في وجه حوائج المستضعفين، ويدل على استدامة الخير في هذه الأمة، ويدل على لحمة في التعاضد، ورص البنيان، وهو دليل بلا شك على وفرة الخير، وإنفاقه في بابه الصحيح طاعة لرضا الرحمن، ومكانه موازيين الحسنات، لمن قدمه بقلب صادق بالفعل أو بالقول.

لكن الشفاعات إن خرجت عن إطارها الإنساني وأصبحت في إطار سياسي، وجزءا من آليات النظام، تفقد قيمتها ورونقها، لأنها تغدو

مبتذلة من الناحية الإنسانية، ومؤشرا على غياب الحقوق من الناحية السياسية، وإذا كنا يوما نريد من وجودها إثباتا على إنسانيتنا، وتعبيرا عالميا عن تعاضدنا ووحدتنا الشعبية مع النظام، وقدرتنا على أنسنة قوانيننا، فإننا سنخسر كل ذلك إضافة إلى فرض صورتنا لدى العالم على أننا دولة شفاعات لا قانون، واستثناءات لا أنظمة، فالشفاعات مطلوبة إن كانت رافدا للإنسانية.. لكنها مرفوضة تماما إن أصبحت نظام دولة!!

الحكم الرشيد الذي أصر على المناداة به لا إعجابا بالمصطلح ولا تنظيرا سياسيا ممجوجا، هو حالة شعور شعبية، ترى في النظام قدرة على إقامة هذا الحكم وتثق بهذه القدرة، لكنها تعي مكان الوجع الوطني في التفصيلات، فتلجأ إلى المطالبة بحقوقها وفق نظام الشفاعة الذي يشعر المواطن بضرورة تمكنه من مصطلحات الاسترحام

لنيل حقوقه، في حين أن الأولى به التمكن من مصطلحات الاستحقاق لنيل هذه الحقوق، ليبقى نظام الشفاعة إنسانيا، وبطابع المواقف النبيلة والكريمة لسد حاجة، وعون مستضعف، لا لإعادة حق أو إنصاف مظلوم، وإلا اختلط الحابل بالنابل، فتكشفنا عراة من الحقوق، تسترنا الشفاعات، وكأنها قوتنا السياسي والوطني، وفي هذا مساس بالوطن أولا.

بوضع اليد !

أزمتنا العربية اليوم ليست أزمة طارئة، إنها بلا شك نتيجة تراكم جملة من التباينات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تحتاج إلى تفكيك وتنظيم وترتيب، كمطلب سابق لاستقبال منظومة الإصلاح، وترتيب البيت الداخلي في كل دولة، خاصة بعد أن أثبتت هذه التباينات قدرتها على خلط الغث بالسمين، في ظل اختلال الأوضاع الاقتصادية من منطقة إلى أخرى، والظروف السياسية الحاكمة لها، ولعل دول الخليج العربي بصفة عامة هي أكثر الدول التي تعاني سوء المحاصصة، ذلك أن في أي دولة أخرى اقتسام الرغيف بين أربعة، يعني بالضرورة القناعة والرضا بربع رغيف، أما في خليجنا فإن نصيب الفرد لا يمكن أن يكون ربع رغيف في ظل وجود أطنان من الأرغفة!!

من هنا.. فإنه لن تقوم قائمة لمفهوم الحكم الرشيد ما دامت مراكز صنع القرار أرضا مشاعة،

يمكن أن تستملك بالمجاورة، أو وضع اليد، ويمكن أن تكون آلياتها مرتبطة بمرجعيات غير علمية أو فكرية أو قانونية، فمن يصل إلى موقع صنع القرار في جهاتنا الحكومية بطريقة علمية ممنهجة، ووفق نظام مدروس مؤطر، يدرك أهمية هذا الموقع وحجمه وقيمته، ويغدو الموقع بحد ذاته تحديا له للنجاح، فيبذل كل جهد، ويبدع أيما إبداع في كل ميدان ضمن اختصاصه، حتى يكسب تحديه، ويحقق ما كان مؤملا منه وما يفوق ما هو مؤمل، وهنا تفتح أبواب المنافسة الشريفة على مصراعيها في حق المنصب، فيجتهد الجميع، ويبدع الجميع لأجل تحقيق هذا التحدي، وكسب الرهان الوطني في خدمة الوطن وأبنائه، وهو ما ينعكس بالتالي على مكتسبات الوطن، فتظهر مؤشرات التنمية جلية من غير كشاف، وتبرز خطوات التقدم التي

تصل بالمواطن إلى حالة من الرضا الذي يجعله يؤمن بمسؤولية المواطنة الصالحة في ظل النظام الرشيد.

أما من يصل إلى مراكز صنع القرار بوضع اليد، أو على أسس مغلوطة، بفعل تقدم المرجعية النمطية على المرجعيات العلمية والفكرية والقانونية، وبطريقة غير منهجية، فهو يعتبر الموقع الجديد مكسبا شخصيا، وفرصة لا تعوض، لتحقيق أعلى نسب الاستثمار الممكنة من هذا الموقع على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فيغلق كخطة احترازية باب المنافسة، ويبدأ بتكوين الخلية الأولى القادرة على الحفاظ على ديمومة مكتسباته الشخصية، والتي تضمن له هذه المكاسب حتى بعد خروجه من المنصب، وفي هذا الدور خطوة وقائية من الخطر القادم الذي ينذر بأن ما جاء سهلا سيذهب سهلا..

وكل ذلك سينعكس بالتالي على مكتسبات الوطن، فتظهر مؤشرات الفساد والمحسوبية، وتتأخر خطوات الإنجاز، وتبقى التنمية تدور حول ذاتها في حلقة مفرغة، وبالمقابل يصل المواطن في ظل هذه النتائج إلى حالة من السخط العام والنقمة على كل شيء، وعلى كل من كان سببا في ضياع أو انتقاص حقوقه، ومن لم يكن سببا، لأنه يسخط على النظام كله، الذي وصل بهذه النخبة السلطوية إلى مراكز صنع القرار.

مَن سيدفع الثمن..؟!

الحكم الرشيد لا بد أن يقدم تنازلات من الأنظمة لشعوبها، ومن الشعوب لأنظمتها، كي يقوم على أساس المشاركة والإحساس بالمسؤولية، وكي يتعرف الجميع على مَن سيدفع الثمن؟

- مَن سيدفع ثمن السياسات الخاطئة التي تجر الشعوب إلى ويلات الحروب والمنازعات والفرقة وخسارة الروح والدم؟!
- مَن سيدفع ثمن الاقتصاد الموبوء بغسيل الأموال والمكرس للخارج أكثر من الداخل؟!
- مَن سيدفع ثمن تفشي الفقر الذي ينخر جسد الأسر التي تعيش في دولة الاقتصاد والوفرة؟!
- مَن سيدفع ثمن البطالة التي جرت شبابنا إلى مهالك المخدرات وبراثن الفساد الأخلاقي؟!

- مَن سيدفع ثمن غياب الرعاية الصحية بمعناها الحقيقي، وعدم توفر الأسرّة في نظام صحي يزخر بأعلى ميزانيات الدولة؟!
- مَن سيدفع ثمن تشتيت المعوقين ومصادرة ممتلكاتهم وحقوقهم الرعوية؟!
- مَن سيدفع ثمن دعم الإعلام الموجه، والتخلي عن الإعلام الوطني العفيف، الذي لم ينتقص يوما من هيبة الوطن والمواطن والنظام؟!
- مَن سيدفع ثمن قيام مؤسسات كاملة على نظام المحاصصة، ودعمها بكل قوة دون أن تنجز أكثر مما أنجزته مؤسسات وهيئات تصغرها حجما ودعما؟!
- مَن سيدفع ثمن تأجيل تسليم الحقوق حتى نهاية المطاف بدعوى قرارات ألغت قرارات؟!

- مَن سيدفع ثمن إهانة مفكري الأمة على مكاتب المسؤولين المتنفذين والطعن في إنجازاتهم؟!
- مَن سيدفع ثمن تعطيل المشاريع العلمية والإنسانية وعدم استثمارها والاكتفاء برعايتها على نظام (عدم وجود ميزانيات)؟!
- مَن سيدفع ثمن خصخصة الانتماء والولاء، وخضوعها لمؤشر الصدق والنفاق؟!
- مَن سيدفع ثمن تأميم المشاريع العلمية الخاصة، والاستغناء عن مالكها الأصيل؟!
- مَن سيدفع ثمن كل ذلك؟

# فرصة التصالح والإصلاح ..

على الأنظمة اليوم أن تعي أن الشعوب صارت بدرجة الوعي الكامل، وأنها تحررت من كثير من الثقافات السلطوية البائدة، يتقدمها ثقافة الخوف، وبالمقابل فإن الشعوب تعي تماما أن الأنظمة صارت بعقلية متوازنة أكثر من أي وقت مضى، وبالتالي فإنها لن ترتكب مزيدا من المهاترات، ولن تسقط في مزيد من الإخفاقات التي ترفع درجة سخط الشعوب عليها، ليكون هذا التوازن وهذا الوعي اللبنة الأولى لبناء معادلة الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة.

إنني أقف بكل شدة في وجه من يعتبرون أن الفرصة فاتت، وأن الأوان قد ولى، وأن الحل الوحيد المتوفر هو القطيعة الكاملة بين الشعوب والأنظمة بإسقاط النظام، وهو ممكن، أو إسقاط الشعوب وهو غير الممكن، فعلى العكس تماما فإن الفرصة في هذا الوقت متاحة للمصالحة

أكثر من القطيعة، وفرص الإصلاح أقرب، ومبادراتها ستكون أكثر نجاعة إذا ما لامست هموم واحتياجات الشعوب، وأمّنت الأرضية الصلبة لقيام الحكم الرشيد، وأن الوقت الحالي هو وقت صناعة التغيير، ولكن كل ذلك منوط بماهية الإصلاح لا بحجمه.

ولتنوير مفهوم الإصلاح أعود إلى مفهوم تعليم الصيد وإطعام السمك، فالإصلاح الذي يطعم سمكا سيقضي على السمك لأنه سيستنفذه، وسيقضي على المواطن ذاته لأنه سيطعمه طوال عمرة نوعا محددا من السمك، وبالكمية التي يريدها، وبالحجم الذي يقرره، أما الإصلاح الذي يعلم الصيد، فهو لن يقضي على السمك، ولن يؤثر في المواطن بالسلب أو الانتقاص، لأنه بكل بساطة يتيح للمواطن حرية الصيد، ويفسح المجال أمامه ليصطاد غير السمك، فربما يصطاد

محارة بها من اللؤلؤ ما يعود عليه وعلى الوطن والنظام بالربح الوفير.

- الإصلاح ليس آلية تنفذ بيد المصلحين.
- الإصلاح منظومة تطال مادة الإصلاح وموضوع الإصلاح وهيئة القائمين عليه، وتطال الأنظمة والقوانين واللوائح التي تحتاج إلى تحديث شامل، وتطال الأعراف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي بلي منها ما بلي، وتطال المنظومة الإدارية الوطنية التي تدير شؤون المواطنة بيد، وتفسد باليد الأخرى ما حققته اليد الأولى!!
- الإصلاح يعني تكافؤ الفرص، ويعني القضاء على المحسوبية، ويعني الانتهاء من هبوية الحقوق، ويعني بالضرورة الرجوع عن الأخطاء، ودعم المشاريع الوطنية، واستبدال ما فسد بما صلح، وتطوير القيم

قبل تطوير النظم، وإتاحة فرصة البناء على أساس المشاركة دون حكرها أو خصخصتها أو شخصنتها، ويعني إصلاح القديم قبل بناء الجديد.

- الإصلاح جزء من التوبة، لا قبول لها إلا بالندم، والعزم على عدم العودة إلى المعاصي السياسية والاقتصادية والاجتماعية السابقة، والإصلاح يعني الرجوع إلى دولة القانون، وتعديل هذه القوانين إن اقتضت الضرورة.
- الإصلاح يعني مد يد التصالح بين الأنظمة والشعوب، وبين الأنظمة والمفكرين، وبين المفكرين والشعوب، بالقول وبالفعل.
- الإصلاح يعني أن نغير المنكر بيدنا، وأن نستحث قلوبنا لتصدق على ألسنتنا، ولا يعني أن نعيد المحاولة في كل ما فشلنا فيه سابقا.. فالمجرب لا يجرب.

- الإصلاح حالة جديدة تحتاج إلى تغيير ملموس يعيشه المواطن، ويشعر به، ويتلمس نعماءه، ويتحصل فيه على حقوقه، ويشعر أن هويته الوطنية ما زالت بخير، وأن شخصيته التي اغتيلت قبل مرة، وأكثر من مرة، قد وفرت لها الحراسة الآمنة من الاغتيال مرة جديدة!!

كل يكمّل الآخر ..

بالمحصلة النهائية نحن أمام الفرصة الأخيرة للمصالحة المطلوبة بين الأنظمة والشعوب، والتي يمكن من خلالها توليد الحكم الرشيد وتأسيس كياناته على ثوابت العدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإعادة تشكيل ثقافة العدالة، التي بلا شك ستضيق الخناق على الفساد السياسي والإداري، وستوفر أرضا رحبة للفرص الجديدة القائمة على فكر المشاركة، وتقييم الحاضر لا التاريخ.

هذه الفرصة كنت قد كتبتها أكثر من مرة، وفي كتابات عديدة، ولم تتعد في حينها المطالبة بفك القيود السياسية المرتبطة بالأنظمة، والوقوف في وجه الفساد غير القابل للنقد، وفك العزلة شبه التامة عن المفكرين والمبدعين، وتقبل الحوار والرأي الآخر، وإصلاح نظر الرؤية السياسية القاصرة على مبدأ الرأي الواحد، أو الحزب الواحد، أو الفكر

الواحد، أو الجماعة الواحدة، والوقوف في وجه التمييز القائم على أسس المناطقية، والتحرر من مفاهيم الإكراه على اعتناق فكر أو سياسة بعينها والتنظير لها.

فرصة المصالحة الأخيرة هذه منوطة بالإرادة السياسية، ولا شيء غير الإرادة السياسية، في مراكز صنع القرار، ومتمثلة في كل موقع حكومي، وفي كل ثغر مجتمعي، وهي الإرادة التي تغلّب اليد العليا لدولة القانون على دولة الحكم، خاصة وأن الأزمة الكبرى بين الأنظمة وشعوبها تكمن في الإرادة السياسية القائمة على المساواة في الواجبات دون الحقوق، وفي سياسات التهميش التي أصبحت لعبة الصغار لا الكبار، ولا تليق بمستوى النظام، في ظل التطور السياسي الذي يشهده العالم، وفي ظل توفر القنوات الإعلامية الجديدة القادرة على التأثير في الرأي العام.

المصالحة المطلوبة اليوم، لن تتحقق ما دام الاعتماد قائما على السياسات القديمة التي ولدت شعورا بنقص المواطنة، وغيابا للمشاركة التي يعوّل عليها إِحداث التغيير الذي سيخدم النظام قبل الشعوب، فالشعب الصالح يخلق نظاما صالحا، والنظام الصالح يهيأ ثقافة الشعوب الصالحة، وإِذا كان فساد الرأس يعني فساد الجسد فإِن فساد الجسد أيضا يعني فساد الرأس!

هذه الحقيقة التي نعلمها جميعا، وننكرها جميعا، ونلتف عليها بطريقة بشعة، فلا النظام يتحمل كامل مسؤوليتها، ولا الشعوب تتحمل كامل مسؤوليتها أيضا، إِنها المناصفة في المسؤولية، ولكن علينا أن نعي أن مصدر صنع القرار بيد النظام لا الشعب – للأسف – لذا ترانا دائما نقدس الشعوب ونسخط على الأنظمة.

البداية يجب أن تكون من النظام، والمبادرة يجب أن تفسر الاتجاه المطلوب، فنحن حتى اليوم نؤمن بالإصلاح ونريده، ولكن لا نملك الصبر لانتظار سنوات فساد جديدة، حتى يأخذ الإصلاح مكانه الجديد.

# الخمسة.. والخمسون !!

المطلوب لنجاح المصالحة، وقيام الحكم الرشيد والمواطنة الصالحة يتمثل في خمسة مطلوبة من الشعوب، وخمسين مطلوبة من النظام، تتمثل **خمسة الشعوب**: بالإيمان بالقيادة، والاستعداد للمشاركة، والإيمان بضرورة التغيير، والقدرة على تقبل المستقبل الجديد، ومبادلة الأنظمة العدل بالعدل، أما الخمسين المطلوبة من النظام، فهي وإن كثر تعدادها إلا أنها بحجم مسؤولية النظام تعد قليلة!

**خمسون النظام هي**: العدالة السياسية التي تنصف مفكري الأمة، والعدالة الاقتصادية القادرة على إذابة الطبقية، والعدالة الاجتماعية التي تنظر إلى وحدة الأصل والمنبت، والشفافية التي تقف في وجه التعميم والمطابخ الخلفية، والمكاشفة التي تضمن غياب المفاجآت الوطنية، والالتزام بمبدأ سيادة القانون بلا استثناءات، ونبذ

المحاصصة التي اشمأزت الشعوب من وجوهها، ومكافحة احتكار السلطة، ومكافحة الفقر الذي يعاب علينا في طفرة الاقتصاد، والوقوف في وجه البطالة الحقيقية والمقنعة، والالتزام بمعايير جودة المواطنة، وضمان حقوق الرعاية الشاملة حقوقا لا هبات، والتصدي للشخصنة ومحاسبة دعاتها، وتحمل مسؤولية الدولة وما يصدر عنها وعن رجالاتها، والمشاركة الرفيعة في رقابة الحقوق، وتفعيل مبادئ تكافؤ الفرص، والتحلي بثقافة المصارحة، وتقدير إنجازات المواطن قبل المسؤول، والتعامل مع ثقافة المحسوبية من منظور الفساد، ومحاربة الفساد نفسه في كافة أشكاله، وتجديد الطروحات في ثقافة الحوار، والترفع عن جرائم الإقصاء، وتبديل سياسات التهميش بالتقريب، واحترام الحقوق بإعادتها لأصحابها كاملة لا بتعويضهم إياها منقوصة، والتوقف الفوري عن

مصادرة الفكر ومنتجاته، ورعاية الموهبة من منظور تفعيل نتاجها لا تجميده، والترفع عن معاداة النظام لتاريخ وإرث الأشخاص، والتحرر من ثقافة العيب السياسي، وتفعيل الحراك التنموي أو التنازل عنه للقطاع الخاص في حال الاعتراف بعجز الأجهزة الحكومية عن أداء دورها تجاهه، والبدء بنسق التحول الديمقراطي وفق الخصوصية المناسبة، والاعتراف بضرورة الشراكة القائمة على مبدأ تجانس الأدوار، والتخلي السريع والمتسارع عن ثقافة تعطيل الحقوق، والتحول في العلاقة مع المواطن من علاقة المساءلة إلى المسؤولية، والتجاوب مع متطلبات المواطنة وهمومها وفق استراتيجيات طويلة الأمد، وفتح أبواب التحقيق في سياسات التنفع والتنفذ، ومحاسبة المعنيين باستشراء ثقافة التجاهل، وإعادة صياغة مفهوم النخبوية، ووقف سياسات مصادرة الولاء والانتماء، وتحريك

القضايا الراكدة وفق سلم الأولويات الوطنية، ومناهضة آليات الرفض السياسي والسلطوي، وتغيير مفاهيم ومصطلحات التسويغ الوطني، ومراجعة آليات صنع القرار، ومنع تدويل القضايا الفكرية والهموم الوطنية، ونشر مبادئ التسامح، والشروع في منهجية التطوير التنموي، والتحلي بالوضوح الوطني لا السياسي، والتفهم الحقيقي لفكر التبني، وتصحيح مفهوم المنفعة الوطنية، والخروج من بوتقة التعتيم في الإعلام الوطني، وأخيرا تحديد وجهة المصلحة العليا الحقيقية.

# السطر الأخير ..!

**وأخيرا.. لماذا هذه السطور؟**

هذه السطور ليست استجابة لأية ظرف أو طارئ أو واقع، وأفكارها سبق وأن صدرناها مقالات وكتب وموسوعات منها ما نشر، ومنها ما تعذر نشره.

هذه السطور دعوة تصالح بين الأنظمة والشعوب، قائمة على الحكم الرشيد بين النظام الرشيد والمواطنة الصالحة، بحقوق وواجبات كل طرف ومسؤولياته تجاه الآخر.

هذه السطور فرصة جادة من واقع خبرة مرت بظروف قاسية سياسيا، ومهزومة اقتصاديا، ومأزومة اجتماعيا، لكنها معترفة بحق النظام، بانتظار أن يعترف النظام بحقوقها.

هذه السطور حالة خاصة من الوعي المطلوب إثباته للشعوب من الأنظمة، وللأنظمة من الشعوب، وحالة استدراكية للتراجع عن التجاهل

المقصود بين الطرفين، ومد يد المصافحة بدءا بالنظام.

هذه السطور مراجعة لواقع خسرت فيه الشعوب كثيرا من أنظمة لم تتعايش همومها، ولم تتوقف عند متطلباتها، وخسرت فيه الأنظمة كثيرا من شعوب خافت النصح في ثقافة الخوف.

هذه السطور استمرار للحقيقة التي وثقت الحياة لنظام العدالة، وكتبت شهادة الوفاة لأنظمة استبدت رغم علمها بعاقبة الاستبداد.

هذه السطور إعلان لبداية جديدة، بانتظار من يتبناها بحكمة واعية، تبني مفهوم الحكم الرشيد على مكتسبات المواطنة الصالحة، وتهيأ فرص الالتزام لشعوبها بالمواطنة الصالحة، من خلال نظامها الرشيد.

هذه السطور قراءة من غير تحليل لواقع النخبوية، ولمفهوم مصلحة الوطن العليا، ولآليات صنع

القرار، ولتعريفات دولة القانون.. وهي قراءة من غير تحليل.. لأنها لا تملك دليلا واحدا يدين الأنظمة أو الشعوب، بل كل ما تملكه تجربة.. لكنها تجربة قادرة على الإدانة.

هذه السطور دخول في المناطق المحرمة والمحللة، واستباحة للصمت الوطني الذي بفضله بدلت الأدوار، واحتكرت السلطة، والذي من خلاله اغتيلت الإنجازات قبل الهوية، وحوصرت الأفكار الداعية للتغيير.

هذه السطور حالة استبسال في الدفاع عن حقوق المواطنة، وحالة احتضار للفساد ودعاته، والتهميش ورعاته، وحالة أخرى من النصح الوطني الذي عادة ينقلب على صاحبه بدعوى المزايدة.

هذه السطور رفض جدي للانبطاح الذي فرضته الشخصنة ومصالحها، وأقرته المنافع غير الوطنية،

وهي حالة استدعاء للإنصاف، ولسماع النداء الأخير من استغاثة ماتت آلاف المرات وثائق على مكاتب المسؤولين، ثم قصاصات في سلات المهملات التي تحوي الهموم الوطنية، في حين تقبع على المكاتب وثائق المحسوبية والشفاعات المنهكة بعبارات ( حسب النظام ) .

**هذه السطور**.. إلى قرّاء محمد الطريقي، وقد تكون آخر السطور.. مع التذكير بأن ( قد ) يأتي حرف تشكيك، فأنا لن استدعي الكتابة بعد اليوم.. ولكن إن هي استدعتني.. فسأكتب.

## البروفيسور محمد بن حمود الطريقي

- شغل العديد من المناصب الأكاديمية والعلمية في جامعة الملك سعود ومستشفى الملك خالد الجامعي وبرنامج الهندسة التأهيلية بكلية الطب بجامعة نورث ويسترن بالولايات المتحدة الأمريكية ورأس فريق العمل لمدينة سلطان بن عبدالعزيز للخدمات الإنسانية.
- أسس وأدار المركز المشترك المعني بالتوعية والرعاية والتأهيل والوقاية، وأسس ويدير «العالم للصحافة» التي تعتبر أول مشروع إعلامي إنساني متخصص في الشرق الأوسط، وأصدر موسوعة تثقيفية تعريفية متخصصة في مجال التنمية والديموقراطية وحقوق الإنسان في أول تجربة عربية من هذا النوع.
- أنجز براءات اختراع عالمية حازت جوائز دولية في المحافل العالمية المتخصصة، وساهم في نشر أكثر من (١٠٠) بحث في كتب ومجلات علمية ومؤتمرات عالمية، وما يربو على (٥٠) مرجعاً وكتاباً علمياً.
- شارك في الفعاليات الإنسانية العلمية والفكرية في معظم الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى.
- حاصل على وسام الملك عبدالعزيز من الدرجة الأولى وجائزة التميز من جامعة الملك سعود تقديراً لإنجازاته العلمية وعدد من دروع التقدير والتميز من عدة جامعات وهيئات عربية وعالمية.

www.profalturaiki.com

مؤسسة العالم للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب : ٩١٤٠٩ الرياض ١١٦٣٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٤٧٨٠٣١٢ (١) ٩٦٦+ فاكس : ٤٧٨٠٣٧٤ (١) ٩٦٦+
E. mail : alturaiki@hotmail.com
www.alaalem.org